Document: EB 2020/131(R)/R.32/Add.1
Agenda: 9(a)
Date: 23 December 2020
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير مرحلي عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

ضميمة

رد إدارة الصندوق على تعليقات الدول الأعضاء

المجلس التنفيذي – الدورة الحادية والثلاثون بعد المائة
روما، 7-9 ديسمبر/كانون الأول 2020

للعلم

تعليقات من هولندا	رد الإدارة
ترحب هولندا بالتقرير وتشكر الإدارة على جهودها لتكثيف التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. ويشير التقرير عن حق إلى أن "التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها يحقق أكبر أثر إنمائي ملموس على المستوى القطري." ومن الجيد أن نقرأ أن هناك كثيرا من الأنشطة التي تحدث حاليا في هذا المجال: عدة برامج مشتركة في منطقة الساحل وجمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن، وتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق يدعم من خلاله مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة تصميم 48 مشروعا استثماريا ممولا من الصندوق ونشاطا مشتركا ضمن أطر الأمم المتحدة الأوسع نطاقا للتحليلات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى أن العملية التجريبية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها التي تشمل تصميم برامج وخطط قطرية مشتركة في كولومبيا وإندونيسيا والنيجر واعدة جدا. ولكن لماذا لا تزال الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها مسؤولة عن كل من الخطط الاستراتيجية القطرية الفردية وأطر النتائج وكذلك الجيل الجديد من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والتحليلات القطرية المشتركة التي ترتكز عليها؟ ولماذا هذا العبء المزدوج؟ فيما يتعلق بجدول أعمال الكفاءة: قرأنا أنه ينبغي إعادة توزيع وفورات التكاليف الإدارية والتشغيلية. ولكن ما الذي يحدث بالفعل على أرض الواقع؟ هل يوجد بالفعل أي تقدم كبير في تقاسم الخدمات المؤسسية في مجال الموارد البشرية،	نشكركم على تعقيباتكم وتعليقاتكم على التقرير المرحلي عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. ويرجى الاطلاع أدناه على ردود الإدارة على أسئلتكم المحددة: **السؤال 1:** لماذا لا تزال الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها مسؤولة عن كل من الخطط الاستراتيجية القطرية الفردية وأطر النتائج وكذلك الجيل الجديد من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والتحليلات القطرية المشتركة التي ترتكز عليها؟ ولماذا هذا العبء المزدوج؟ فيما يتعلق بالبرامج القطرية المشتركة في كولومبيا وإندونيسيا والنيجر، وافقت الوكالات الثلاث بشكل جماعي قبل وضع الخطط المشتركة على أن يستمر كل كيان في الاسترشاد بخططه الاستراتيجية القطرية وأطر النتائج الخاصة به وفي تولي المسؤولية عنها. وكل كيان مسؤول عن تقديم التقارير إلى مجلسه التنفيذي أو مجلس محافظيه بشأن جميع الاستراتيجيات القطرية؛ وبالتالي، لم تكن النية أبدا استبدال الوثائق الخاصة بالكيان. وكان الغرض من هذه العملية هو استكشاف طرائق لزيادة التعاون المنهجي بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على المستوى القطري ومواءمة مساهمة الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها مع التفكير الاستراتيجي والبرامجي على نطاق المنظومة، ولا سيما ضمن إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وتهدف الخطط المشتركة أيضا إلى دعم الأولويات الوطنية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويُعترف بها على أنها العرض الجماعي للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على المستوى القطري. وتُكمل الخطط نقاط القوة والمزايا النسبية والنواتج والمخرجات المحددة في وثائق الاستراتيجية القطرية الخاصة بالوكالات الثلاث وتستند إليها - أطر البرامج القطرية، وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية، والأطر القائمة. وعلى الرغم من ذلك، فإن كلا من الوكالات الفردية التي تتخذ من روما مقرا لها لديها أيضا وثائقها الاستراتيجية الخاصة بالكيان والحوافظ التشغيلية التي يجري إعدادها مع أقسام مختلفة من الحكومات. وهكذا، تغطي برامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق مجموعة أوسع من الموضوعات ضمن جداول الأعمال الوطنية للتحول الريفي مما هو محدد في خطط الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، وهي تتطلب مجموعة أوسع من الشركاء المحليين في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وينطبق الشيء نفسه على أطر البرامج القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة وعلى الخطط الاستراتيجية القطرية لبرنامج الأغذية العالمي. ولهذا السبب، لا يمكن للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها أن تستعيض عن الوثائق الخاصة بكيانها ويجب أن تواصل تقديمها إلى الهيئة الرئاسية لكل منها، ما لم تقرر تلك الهيئات على وجه التحديد خلاف ذلك. ووصلت

تعليقات من هولندا	رد الإدارة
وتكنولوجيا المعلومات، وخطط السفر، والمباني المشتركة للمكاتب القطرية، وأنشطة التوريد، وما إلى ذلك. وسيصبح الكثير من هذه المعلومات متاحا عند الانتهاء من التقييم المشترك المستقل للتعاون بين مكاتب التقييم الثلاثة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق وبرنامج الأغذية العالمي. ولكن نظرا لأن هذا التقرير لن يكون متاحا قبل نهاية عام 2021، فإن هولندا تطلب لمحة موجزة عن الوضع الحالي.	وثائق الاستراتيجية المشتركة الثلاث كلها إلى مرحلة متقدمة. وبمجرد أن توقع عليها جميع الأطراف، سيتم تقاسمها مع الدول الأعضاء. **السؤال 2:** فيما يتعلق بجدول أعمال الكفاءة: قرأنا أنه ينبغي إعادة توزيع وفورات التكاليف الإدارية والتشغيلية. ولكن ما الذي يحدث بالفعل على أرض الواقع؟ هل يوجد بالفعل أي تقدم كبير في تقاسم الخدمات المؤسسية في مجال الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، وخطط السفر، والمباني المشتركة للمكاتب القطرية، وأنشطة التوريد، وما إلى ذلك؟ تلتزم الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها التزاما تاما بجدول أعمال الأمم المتحدة المتعلق بالكفاءة، والذي يهدف إلى تحقيق وفورات في التكاليف الإدارية والتشغيلية للسماح باستثمار المزيد من الموارد في المشروعات والبرامج على المستوى القطري. وقد تحقق تقدم كبير في تقاسم الخدمات المؤسسية بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على أرض الواقع. وعلى المستوى القطري، تتقاسم الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها المباني، وساهم ذلك في كثير من الحالات في جدول أعمال الكفاءة من خلال خدمات المرافق المشتركة، وتعزيز تبادل المعلومات وتحسين الحوار. ويوجد أكثر من 50 في المائة من المكاتب القطرية للصندوق في نفس المواقع الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أو وكالات أخرى. وسيواصل الصندوق تحديد مواقع مشتركة جديدة عندما تدعو الحاجة إلى ذلك ويكون ذلك ممكنا. وعلاوة على ذلك، أنشأ الصندوق مؤخرا مجموعة عمل مشتركة بين الدوائر لاستراتيجية عمليات الأعمال، والتي ستعزز التعاون على المستوى القطري في جميع خطوط خدمات العمليات الستة التي تتناولها الاستراتيجية: التوريد، والتمويل، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات اللوجستية والإدارية. ويتم ذلك في محاولة للقضاء على الازدواجية والاستفادة من القوة التفاوضية للأمم المتحدة ككل لتحقيق أقصى قدر من وفورات الحجم. وحتى الآن، شارك الصندوق في 29 اتفاقية من اتفاقيات استراتيجية عمليات الأعمال على المستوى القطري. وفي هذا السياق، تهدف الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها إلى ضمان أن تكون جهودها على المستوى القطري في مواءمة كاملة مع جهود جدول أعمال الكفاءة في الأمم المتحدة. وفي محاولة لمواصلة تقييم جدول أعمال الكفاءة ووفورات التكاليف في الخدمات المؤسسية، يجري تقييم جدوى تعزيز التعاون في الوظائف الإدارية (بما في ذلك فرص تحقيق وفورات في التكاليف). ويشمل تقييم الجدوى هذا ما يلي: رسم خرائط لمجالات التعاون المحتملة، والتعمق في مجالين من مجالات التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بشأن الخدمات

تعليقات من هولندا	رد الإدارة
	المؤسسية وتقرير مفصل يوصي بالخطوات التالية. وفي إطار التقييم، تم رسم خرائط للعمليات الحالية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها مقابل تلك التي حددتها مجموعة ابتكارات الأعمال (خطة إصلاح الأمم المتحدة) لاستراتيجية عمليات الأعمال ومكتب الدعم المشترك، لتقييم المستوى المحتمل للتعاون ومكاسب الكفاءة التي يمكن تحقيقها إذا تم تقديم الخدمات، كما هو محدد في دليل خدمات العمليات المشتركة، بشكل مشترك. وبالنظر إلى حجم الانتشار العالمي لمكتب الدعم المشترك، بقيادة مكتب تنسيق العمليات الإنمائية للأمم المتحدة والتسليم المستهدف بحلول عام 2022، تشير النتائج الأولية إلى أنه ينبغي أن توائم الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها خطط تحول الأعمال في المستقبل مع خطط تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقا فيما يتعلق بالمنسقين المقيمين (والتي تمتد إلى ما هو أبعد من صلاحيات الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بمفردها). وحددت عملية رسم الخرائط الحالية للتعاون القائم وجدوى إدماج الوظائف الإدارية مستويات كبيرة من التعاون المشترك بين الوكالات والأنشطة المشتركة. وقد تم تحقيق ذلك من خلال الالتزام الذي أظهره أصحاب الأعمال والإدارة في كل وكالة. فقد حددوا الفرص على الرغم من الاختلافات في نظم وإجراءات إدارة الموارد وتخطيط الموارد المؤسسية، واتفاقيات الحكومة المضيفة والجداول الزمنية التشغيلية. ويمكن للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها أن تحسّن الكفاءات وأن تقضي على الازدواجية من خلال التقاسم النشط للمعرفة والمشاركة في عقود التوريد الخاصة بالوكالات الأخرى والمشروعات والأحداث المشتركة. وستحدد الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وقتا مناسبا في عام 2021 لتقديم نتائج أكثر تعمقا لجميع الدول الأعضاء جنبا إلى جنب مع التوصيات، بما في ذلك إمكانات تحقيق مكاسب في الكفاءة في المستقبل. وسيؤدي ذلك إلى بدء محادثة بشأن كيفية إعادة توزيع مكاسب الكفاءة. ونتطلع أيضا إلى التقييم المشترك للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، والذي سيكون متاحا العام المقبل وسيُلقي مزيدا من الضوء في هذا الصدد.

تعليقات من فرنسا	رد الإدارة
1- ترحب فرنسا بالتقرير المرحلي عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وتتطلع إلى استكماله بما يلي:	**بالإشارة إلى التعليق الوارد في الفقرة 1:** نشكركم على تعقيباتكم وتعليقاتكم على التقرير المرحلي عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. ويسعدنا أن نعلن أن الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بصدد الانتهاء من تقييم جدوى تعزيز التعاون في الوظائف الإدارية (بما في ذلك الفرص المحتملة لتحقيق وفورات في التكاليف). ويتضمن هذا التقييم ما يلي: رسم خرائط لمجالات التعاون المحتملة، والتعمق في مجالين منها وإعداد

تعليقات من فرنسا	رد الإدارة
- أولا، تقييم الجدوى للتعاون بشأن الخدمات المؤسسية الحالية والمستقبلية المقرر الانتهاء منه في نهاية عام 2020؛ - ثانيا، التقييم المشترك المستقل للتعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها والذي سينتهي في عام 2021.	تقرير مفصل يعرض توصيات بشأن الخطوات التالية. وستحدد الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها موعدا مناسبا لعرض نتائج أكثر تعمقا على جميع الدول الأعضاء جنبا إلى جنب مع التوصيات، بما في ذلك إمكانات تحقيق مكاسب في الكفاءة في المستقبل. ونتطلع أيضا إلى التقييم المشترك المستقل بشأن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، والذي سيكون متاحا العام المقبل. وسيكون التقييم أداة مفيدة لجميع الوكالات الثلاث، حيث سيقيّم التعاون حتى الآن. ونحن على ثقة من أن هذا التقييم سيوفر لنا قرارات مستنيرة عن تعزيز التعاون للمساهمة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
2- في الوقت الحاضر، نلاحظ مع الأسف أن التقرير لا يقدم بيانات مفصلة عن الخدمات المشتركة وأوجه التآزر والوفورات التي ستنجم عنها، على مستوى المقر وعلى المستوى القطري.	**بالإشارة إلى التعليق الوارد في الفقرة 2:** سيوفر تقييم الجدوى الجاري تنفيذه حاليا بيانات إضافية عن الخدمات المشتركة لتحديد ما إذا كان يمكن تحقيق وفورات على كل من المستوى القطري ومستوى المقر. وفي إطار تقييم الجدوى، حددت عملية رسم الخرائط الحالية للتعاون القائم والجدوى من إدماج الوظائف الإدارية بالفعل مستويات كبيرة من التعاون بين الوكالات والأنشطة المشتركة. وقد تم تحقيق ذلك من خلال الالتزام الذي أظهره أصحاب الأعمال وإدارة كل وكالة. فقد حددوا الفرص على الرغم من الاختلافات في نظم وإجراءات إدارة الموارد وتخطيط الموارد المؤسسية، واتفاقيات الحكومة المضيفة والجداول الزمنية التشغيلية. ومن الصعب حاليا جمع بيانات ملموسة قابلة للقياس الكمي عبر الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وتقييم ما إذا كانت هناك وفورات في التكاليف يمكن تحقيقها لعدة أسباب - على سبيل المثال، لم يتم الوصول إلى حد أدنى من حجم أنشطة التعاون، ولا توجد عقود مشتركة في الوقت الحالي. ونظرا لتوقيت وبدء تنفيذ استراتيجية عمليات الأعمال بقيادة مكتب تنسيق العمليات الإنمائية للأمم المتحدة والتسليم التشغيلي المستهدف بحلول عام 2022، يجري وضع العديد من العمليات التجريبية. وتشير النتائج الأولية إلى أن الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها ينبغي أن تستكشف مواءمة خطط تحول الأعمال في المستقبل مع خطط تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقا تحت إشراف المنسقين المقيمين في كل بلد. وسيؤثر ذلك على القرارات المتعلقة بانخراط الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في تلك البلدان، من أجل ضمان المواءمة الكاملة مع الأفرقة القطرية الأخرى التابعة للأمم المتحدة.
3- على وجه الخصوص، فيما يتعلق بالفقرة 11 من التقرير والشكل 1 المتصل بها، سنكون ممتنين لتلقي معلومات مفصلة عن إنشاء واستخدام المباني المشتركة في البلدان التي يوجد فيها اثنان أو أكثر من الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.	**بالإشارة إلى التعليق الوارد في الفقرة 3:** فيما يتعلق بالشكل 1 من التقرير، يسرُّ الصندوق أن يشير إلى أن أكثر من 50 في المائة من المكاتب القطرية للصندوق مشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أو وكالات أخرى. وهذا يتجاوز الهدف الذي حدده الأمين العام، وهو زيادة نسبة المباني المشتركة للأمم المتحدة إلى 50 في المائة بحلول عام 2021. ويتقاسم الصندوق حاليا المباني مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها في 10 مواقع: مع منظمة الأغذية والزراعة في ستة مواقع (دولة بوليفيا المتعددة القوميات وبوروندي
4- في حين أن فرنسا تدعم بقوة الهدف المتمثل في مواصلة تعزيز التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في إطار إصلاح الأمم المتحدة، نتوقع أن تحتوي التقارير المستقبلية على بيانات موضوعية وكمية تسمح للدول الأعضاء بتقييم التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بشكل أكثر فعالية.	

تعليقات من فرنسا	رد الإدارة
	وغانا ومدغشقر ورواندا وسيراليون) ومع برنامج الأغذية العالمي في أربعة مواقع (نيبال والنيجر وجنوب أفريقيا وزامبيا). **بالإشارة إلى التعليق الوارد في الفقرة 4:** نحيط علما بالحاجة إلى إدراج المزيد من البيانات الموضوعية والكمية في التقرير، وسنواصل تحسين التقرير ببيانات ملموسة. واتبع تقرير هذا العام منهجية قائمة على الأدلة بهيكل وشكل جديد يركز على المزيد من القضايا الاستراتيجية والإنجازات الملموسة والدروس المستفادة لتحديد الأولويات الاستراتيجية للتعاون في المستقبل.